المملكة المغربية
وزارة العدل
الديوان
المنشوررقم :95

الرباط في 16 اكتوبر 1959

من وزير العدل

الى السيد المحامي العام لدى محكمة الاستئناف

بالرباط وطنجة

(للتوزيع على وكلاء الدولة وقضاة التحقيق)

الموضوع : الحرائق الاجرامية في "مراكز الاشغال الفلاحية "

لقد استلفت نظري السيد وزير الفلاحة الى سلسلة من الحرائق شبت مؤخرا في مراكز الاشغال الفلاحية واتلفت مدخرات مهمة من التبن والعلف كانت معدة لمربي المواشي المحليين. وقد تبين بكيفية قاطعة ان هذه الحرائق اشتعلتها اياد مجرمة.

ولايخفى عليكم ان جسامة هذه الجرائم وتكرارها يقتضيان فرض عقوبات صارمة. اذ ان مدخرات العلف التي اتلفت كانت قد جمعت بعد عناء شديد لتامين المؤونة اللازمة في اوقات القحط للماشية التي هي عنصر اساسي في اقتصاديات البلاد ولذلك تسعى الحكومة جهدها لتنميتها وتربيتها حسب القواعد الحديثة.

فالعقبات التي توضع في وجه هذه السياسة الاقتصادية التي لايخفى على احد ما لها من الاهمية، تهدف قبل كل شيء الى احداث المجاعة وما يصاحبها عادة من الاضطرابات.

ولذلك يجب ان تكون كل هذه الحرائق الاجرامية محل تحقيقات تباشر بحزم وسرعة.

ويجب ان يوضع المتهون دائما في حالة الاعتقال الاحتياطي وان يطلب الاستئناف فيما اذا صدر امر قضائي بمنحهم الافراج الموقت.

ومن الضروري ان يوجه تقرير ابتدائي حول جميع هذه القضايا الى هذه الوزارة طبقا للتعليمات العامة المضمنة في المنشور رقم 21 - الديوان الصادر بتاريخ 11 دجنبر 1957 كما يجب اطلاع الوزارة بصورة مستمرة على تطور اجراءات هذه القضايا والسلام.

عن وزير العدل وبتفويض منه
المدير
الامضاء: علي بن جلون